THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

في نيويورك

السفير

د. بشار الجعفري

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /٨٥/

" سيادة القانون على الصعيد الوطني والدولي"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٣/١٠/١٠

السيد الرئيس،

أود أولاً أن أتوجه إليكم ولأعضاء المكتب الموقر بالتهنئة والشكر على إدارتكم الناجحة لمداولات اللجنة.

وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه السيد ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابةً عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز،

كما يود وفد بلادي، بصفته الوطنية، التأكيد على النقاط التالية:

١- إن مناقشة البند الخاص بـ "سيادة القانون" في هذه الأيام تكتسي أهمية كبرى، فسيادة القانون أمر نطمح إليه جميعاً، وهي الهدف الأسمى الذي تندرج ضمنه كل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء على مدار عقود طويلة لإرساء القانون الدولي وضمان التزام كافة الدول به. والواقع أننا لسنا، هنا، بصدد إعادة اختراع العجلة والشروع بإرساء أسس العلاقات الدولية وضوابطها مجدداً وإنما بصدد تقييم ما تم إنجازه وتحديد أوجه القصور تمهيداً لوضع السبل الكفيلة بمعالجتها وتكريس حكم القانون إعمالاً لأحكام الميثاق.

٢- إن سيادة القانون كلٌ لا يتجزأ، فمن غير الممكن ولا المقبول التركيز على سيادة القانون على الصعد الوطنية فقط وتجاهل سيادة القانون على الصعيد الدولي، فاحترام أحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للمنازعات، والعمل على إنهاء الاحتلال، ومكافحة الإرهاب، هي أمور تمثل حجر الأساس لتكريس سيادة القانون بشكل عام.

٣- لقد أثبتت التجارب أن التحديات التي تعترض حكم القانون على الصعيد الدولي لا تتعلق بنقص الآليات أو الصكوك الدولية وإنما بالانتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها دول نافذة بعينها في تعاملها مع القانون الدولي، وسعي هذه الدول لفرض

هيمنتها وقراراتها الأحادية على دول أخرى، وانتهاج أسلوب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً، واستنباط مفاهيم براقة تخدم مصالحها، وتسييس مفاهيم أخرى قائمة.

السيد الرئيس،

تمثل الأزمة التي تعيشها بلادي، الجمهورية العربية السورية، دليلاً واضحاً على سياسات التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول والعمل على تهديد أمنها واستقرارها ووحدتها وسلامتها الإقليمية من خلال قيام دول عربية وإقليمية وغربية بدعم وتمويل وتسليح عناصر إرهابية متطرفة ومرتزقة أجانب وإرسالهم إلى سوريا ليعيثوا فيها فساداً وإرهاباً وتدميراً تحت مسميات يندى لها الجبين، فهل ينبع هذ السلوك مما تدعيه هذه الدول من حرص على سيادة القانون؟

وهل تعتبر التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض الدول بشكل أحادي على بلادي، والتي تلقي بآثارها السلبية على معيشة السوريين وتعيق حصولهم على المستلزمات الأساسية لحياتهم وفي مقدمتها الغذاء والدواء والمعدات الطبية والوقود والغاز المنزلي، تطبيقاً لسيادة القانون؟

وهل يعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى وممارسته إرهاب الدولة تطبيقاً لسيادة القانون؟

وهل يتبدى الحرص على سيادة القانون من خلال التغاضي عن جرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها وترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أصحاب الأرض؟

أسئلة عديدة بيد أن جوابها واحد لا يحتمل التأويل أو التفسير وهو أن هذه الأفعال تمثل انتهاكا صارخاً لأبسط أسس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العلاقات الودية بين الدول والصكوك الدولية خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنها قرارات مجلس الأمن

١٢٦٧(١٩٩٩) و١٣٧٣(٢٠٠١) و١٥٤٠(٢٠٠٤) و١٦٢٤(٢٠٠٥) و١٩٨٩(٢٠١١)، وكذلك قرارات الجمعية العامة وما نصت عليه الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب

السيد الرئيس،

لقد وجهتُ، باسم حكومة بلادي، مئات الرسائل الرسمية إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة، وأوضحنا في هذه الرسائل ما تتعرض له سوريا من اعتداءات وانتهاكات وتجاوزات خطيرة لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، وأبرزنا الدور التخريبي الذي تقوم به دول معروفة بهدف زعزعة أمن سوريا واستقرارها، إلا أننا لم نلمس من الأمم المتحدة ما يبرز فعاليتها وجديتها في كفالة سمو مبادئ القانون الدولي وقمع الأعمال غير المشروعة والإرهاب.

السيد الرئيس،

إن اختيار مسألة "التسوية السلمية للنزاعات" كموضوع لمداولات اللجنة حول هذا البند لهذه الدورة هو مبادرة محمودة للتأكيد على أهمية إتباع الوسائل السلمية كالتفاوض والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحكيم وغيرها بشكل فعلي في إيجاد حلول للنزاعات بعيداً عن منطق اللجوء للقوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية بما يخالف أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي . ولعلنا اليوم ، أكثر من أي يوم سابق، بحاجة ماسة للتذكير بهذه المبادئ، التي تؤمن بها بلادي، في ظل الخروج الفظ لبعض الدول الأعضاء عن إعمال هذه المبادئ في سلوكها السياسي العدواني تجاه سوريا.

وقد أكدت الحكومة السورية على الدوام أن الحوار الوطني الشامل بقيادة سورية هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة، وأثبتت، من خلال تعاونها مع جميع المبادرات السلمية الرامية لحل الأزمة ومنها المبادرات الصادرة عن الأمم المتحدة جديتها وصدق رغبتها في إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة. ودعت سوريا، مراراً، الدول التي تقوم بدعم وتمويل وتسليح الجماعات الإرهابية

للكف عن ذلك فوراً، كما طالبت الدول التي لديها نفوذ على الأطراف المسلحة الأخرى في سوريا إلى التدخل من أجل حثهم على نبذ العنف والانخراط في الحوار الوطني الشامل الذي سيمكن السوريين من رسم صورة مستقبلهم بأنفسهم.

ولقد عبرت حكومة بلادي عن التزامها بالتعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة "الأخضر الإبراهيمي" وأعلنت عن استعدادها للمشاركة في مؤتمر جنيف /٢/ دون شروط مسبقة.

وأود أن أؤكد لكم بأن السلطات السورية تضطلع بكامل مسؤوليتها القانونية والقضائية من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، إضافة إلى أنها مستمرة في تطبيق القانون ومحاسبة كل من يثبت تورطه في الأحداث الراهنة بغض النظر عن وظيفته أو صفته.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي مجدداً على ضرورة التزام جميع الدول بأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

وتدعم سوريا تعزيز سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني، وتؤكد أن تقديم المساعدة التقنية لهذا الغرض يستوجب الامتناع عن تحويل هذه المسألة إلى أداة من أدوات الضغط السياسي أو استخدامها كذريعة للتدخل في شؤون الدول أو الانتقاص من سيادتها.

وشكراً.